الفصـل الثالث
معالجات محاسبية
فى ضوء التحفظ المحاسبى

٣.١ : مقـــدمـــــة :

وامتـداداً لمـا سبــق تنـاولـــه فـى هذا المؤلــف من خـلال فصليـــه الأول والثانـــى اللـذان تنـاولا علـى الترتيـب النظـرة المفاهيمية لاعتبارات التحفظ المحاسبى وأثــر الالتزام بها على معاييـــر المحاسبـــة،فاستكمالاً لهذا التتابــع المنطقـى ؛ فلابـد أن يعرض هذا الموضع بعض التطبيقات العملية التى توضح كيفية المعالجـة المحاسبيـــة لمواقـف متباينـــة فـى ضـوء الممارسـات والاعتبـــارات الخاصـــة بالتحفـظ المحاسبـــى،وذلـــك لتحقيـق التكامل بين التنظير العلمـــى والتطبيق العملى لقضيـــة التحفـظ المحاسبى، وذلك على النحـــو التالـــى :

٣.٢ : تطبيقـات عمليـة علـى التحفظ المحاسبـى.

- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.١) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٢).
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٣) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٤) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٥) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٦) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٧) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٨) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.٩) .
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.١٠).
- ✓ تطبيق رقم (٣.٢.١١).

٣.٢ : تطبيقات عمليـــة على التحفـظ المحاسبى:

وامتـداداً لما سبق عرضـــه وتفسيـره فى هذا المؤلـف من خلال فصليـــه الأول والثانى ؛ وفيما يتعلـق بـالتحفظ المحاسبى، فهناك العديد من المواقف العمليـــة التى تقابـل المحاسب ، و التى تتطلب منه أن يُطبـق فيها الممارسات الخاصة بـالتحفظ المحاسبى، ومن أمثلـــة ذلك ما يلى :

١. عند تقديـــره فتـــرة الحياة الإنتـــاجيـة وقيمـــة النفـــايـــة لأصـل معـين لغـــرض حســـــاب الإهـلاك، واتبـــاع طريـقـــة الإهلاك المعجـــل (القسط المتناقص) فى بعض الحالات .

٢. فى حالة قيامه بتخفيض رصيد أحـــد الأصـول لوجود شك فى قيمتـه الدفتريـــة و تكويـــن المخصصـــات والاحتياطيات لمقابلـــة هذا الشك ، وتتمثل بعض المخصصات فى كلا من مخصـص الديـــون المشكـوك فـى تحصيلـهـا (لمقابلـــة النقص المحتمل فى أرصـدة حسـابات العملاء)، ومخصـص هبوط الأسعار (لمقابلة النقص المحتمل فى قيمـــة المخزون السلعـــى والأوراق الماليـة)، أمـا احتيـاطى خصـــم أوراق القبض (لمقابلة النقـص المحتمـل فى قيمـــة أوراق القبض) فيُعد أحد الأمثلة الواضحة على الاحتياطيات .

٣. أيضاً عند قيام المحاسب بتطبيق قاعدة التكلفة أوالســوق أيهما أقـــل عنـد تقيـيم المخـــزون السلعـــى والأوراق الماليـــة سريعـــة التـــداول .....إلـخ .

٤. و فى هذا المضمـار ؛ فيمكن إضـافة علـى ماسبق ذكـره من تطبيقات عملية تتعلـق بكيفية ممارسة التحفـظ المحاسبـــى ؛ فإنـه يجب علـى المحاسبين اختيـار سياســة التسعير فـى إطـار

الاعتبارات والقيود الخاصة بالتحفظ المحاسبى عند تسعير الخامات المنصرفة للإنتاج .

٥. وفى السياق ذاته ؛ فتوجه المحاسب نحو الإسراع فى إهلاك بعض الأصول التى يوجد أى شك بالنسبة لها، و رفض أى عمليات إعادة تقييم بالزيادة لتلك الأصول حتى تتحقق هذه الزيادة فى شكل عملية كاملة يُعد من الأمثلة العملية على الالتزام باعتبارات التحفظ المحاسبى .

وستختص الصفحات القادمة من هذا المؤلف بتوضيح بعض المعالجات المحاسبية الآخذة فى الاعتبار القيود والاعتبارات والممارسات المهنية التى فرضها التحفظ المحاسبى .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.١) :

يمكن القول بشكل عام أن تطبيق الممارسات الخاصة بالتحفظ المحاسبى دائماً ما ينتج عنها استثناءات من تطبيق بعض المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، فمثلاً ؛ تقييم المخزون السلعى بالتكلفة أو السوق أيهما أقل يُعد استثناءاً لمبدأ التكلفة التاريخية .

واستكمالاً لما سبق ؛ فيمكن توضيح كيفية الأخذ فى الحسبان اعتبارات التحفظ المحاسبى عند تقييم المخزون السلعى من خلال عدة تطبيقات عملية ، ومنها مايلى :

✓ فيما يلى بيانات خاصة بمخزون البضاعة لدى الشركة (س) لتجارة الملابس الجاهزة فى ٢٠١٤/١٢/٣١ :

البيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة
ملابس رجالى :			
قميص	١٠٠	١٥	٣٥
بنطلون	٣٠٠	٦٥	٤٠
ملابس حريمى :			
بلوزة	٤٠٠	١٥	٣٠
جلباب	٢٠٠	٧٠	٦٠
بنطلون	١٠٠	٦٠	٤٠

✓ المطلوب :

كيف يتم تقييم المخزون الخاص بالشركة (س) ، آخذاً فى الاعتبار القيود التى فرضتها الممارسات المهنية المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، وذلك فى الحالات التالية :

أ. لكل وحدة من وحدات المخزون .

ب. لكل مجموعة من مجموعات المخزون .

ت. لإجمالى المخزون .

✓ الإجابة :

طبقاً للقيود و الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى ؛ ففى هذه الحالة يتم تقييم المخزون السلعى للشركة (س) وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وذلك على النحو التالى :

أ. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل وحدة من وحدات المخزون :

فى هذه الحالة يتم مقارنة تكلفة الوحدة من كل مفردة بسعر سوق الوحدة ويتم تقييم المخزون بالأقل ، كما يظهر من الجدول التالى :

البيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	التكلفة أو السوق أيهما أقل	قيمة المفردة
ملابس رجالى :					
قميص	١٠٠	١٥	٣٥	١٥	١٥٠٠
بنطلون	٣٠٠	٦٥	٤٠	٤٠	١٢٠٠٠
ملابس حريمى :					
بلوزة	٤٠٠	١٥	٣٠	١٥	٦٠٠٠
جلباب	٢٠٠	٧٠	٦٠	٦٠	١٢٠٠٠
بنطلون	١٠٠	٦٠	٤٠	٤٠	٤٠٠٠
قيمة المخزون					٣٥٥٠٠

ب. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل مجموعة من مجموعات المخزون :

فـى هـذه الحالـــة؛ يـتم حسـاب تكلفـــة الملابـس الرجالـــى والقيمـة السـوقية للملابـس الرجالـى ،ثـم يُقـــوم مخـزون الملابـس الرجالى بأيهما أقل، وبالمثل يتم تقويـم مخزون الملابس الحريمى ، وتتحـدد قيمـــة مخـــزون نهايـــة الفتـرة بحاصـل جمـع قيمتـى المخزون من الملابس الرجالـى والمخـزون من الملابس الحريمى ، وذلك على النحـو التالـــى:

البيـــــــان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	تكلفة المفردة	القيمة السوقية للمفردة	قيمة المجموعة
ملابـس رجـالى :						
قميص	١٠٠	١٥	٣٥	١٥٠٠	٣٥٠٠	
بنطلون	٣٠٠	٦٥	٤٠	١٩٥٠٠	١٢٠٠٠	
				٢١٠٠٠	١٥٥٠٠	١٥٥٠٠
ملابس حريمى :						
بلوزة	٤٠٠	١٥	٣٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	
جلباب	٢٠٠	٧٠	٦٠	١٤٠٠٠	١٢٠٠٠	
بنطلون	١٠٠	٦٠	٤٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	
				٢٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٦٠٠٠
قيمة المخزون						٤١٥٠٠

ت. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لإجمالى المخزون :

فى هذه الحالة يتم حساب تكلفة كل مفردة من مفردات المخزون، وكذا قيمتها السوقية، ويتم مقارنة إجمالى تكلفة المخزون بإجمالى قيمته السوقية ـــ دون النظر للمجموعات أو المفردات ـــ ويُقوم بالقيمة الأقل، وبالرجوع للجدول السابق مباشرةً، فيمكن توضيح ذلك كالتالى :

١. تكلفة إجمالى المخزون = تكلفة المخزون من الملابس الرجالى + تكلفة المخزون من الملابس الحريمى .

تكلفة إجمالى المخزون = 21000 جنيه +٢٦٠٠٠ جنيه = ٤٧٠٠٠ جنيه.

٢. القيمة السوقية للمخزون = القيمة السوقية للمخزون من الملابس الرجالى + القيمة السوقية للمخزون من الملابس الحريمى.

القيمة السوقية للمخزون = ١٥٥٠٠ جنيه + ٢٨٠٠٠ جنيه = ٤٣٥٠٠ جنيه .

٣. يُقوم إجمالى المخزون بمبلغ ٤٣٥٠٠ جنيه .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.٢) :

بفرض أن إحدى الشركات قد قامت بشراء قطعة أرض بغرض إنشاء مبنى عليها، وقد قامت بدفع مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه نقداً لشرائها، وذلك فى يناير / عام (٢٠٠٠)، وفى ديسمبر / عام (٢٠١٤) كانت القيمة الحالية Current Value أو القيمة البيعية Sales Value، أو القيمة العادلة Fair Value لهذه الأرض فى السوق هى ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

✓ المطلوب :

بصفتك محاسب بتلك الشركة ؛ فوضح كيف تقوم بتسجيل و إظهار قيمة هذه الأرض بقائمة المركز المالى،آخذاً فى الاعتبار القيود التى فرضها التحفظ المحاسبى .

✓ الإجابة :

يمكن البدء بالإجابة على هذه الحالة بإيضاح عام مفاده أن الكثير من الأصول ــ كالمبانى و الأراضى والآلات والسيارات والمعدات ـ تُستخدم فى المساهمة فى توليد دخلاً للشركات مثلها فى هذا الشأن مثل معظم الموارد الاقتصادية، وتقضى القواعد والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً بأن مثل هذه الأصول تُسجل بتكلفتها التاريخية، وهو ما يستقيم مع الاعتبارات والقيود الخاصة بالتحفظ المحاسبى.

ويعنى ظهور أو تسجيل الأصل بالتكلفة التاريخية بقائمة المركز المالى هو أن المبلغ المدفوع وقت إقتناء هذا الأصل هو الذى يظهر ، وقد يكون هذا المبلغ مختلفاً كثيراً ـ بعيداً كل البعد ـ عما يمكن دفعه اليوم لإحلاله (استبداله)، وهذا أيضاً هو ما أقرته الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى .

وبشكل عام ؛ فيُقصد بسعر الإقتناء ثمن شراء الأصل طبقاً للفاتورة مضافاً إليه تكاليف النقل والشحن والتأمين ، بالإضافة إلى مصاريف التجهيز والإعداد للتشغيل ..... وخلافه من مصروفات لازمة بدءً من مرحلة شراء الأصل حتى مرحلة تشغيله،بمعنى الأخذ فى الاعتبار كل المصروفات التى تُنفق على الأصل حتى يُصبح معداً للاستخدام والتشغيل ، وهو ما لا يتعارض مع القيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبى .

وفيما يتعلق بالتطبيق محل التساؤل بهذا الموضع ؛ فيمكن القول أنه وفقاً للقيود والاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى، وفيما يتفق مع المبادىء والقواعد المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً، فسيتم تسجيل قطعة الأرض بقائمة المركز المالى بتكلفتها التاريخية التى تُقدر بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه،بالرغم من أن هذه التكلفة التاريخية بعيدة كل البعد عن القيمة السوقية لقطعة الأرض التى تُقدر بقيمة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه، ويجب أن يتم الإشارة بالإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية المنشورة إلى أن قيمة الأصول المدرجة بقائمة المركز المالى تُمثل تكلفتها التاريخية - أى تكلفتها وقت إقتنائها - ولا تُمثل قيمتها السوقية - البيعية - .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.٣) :

واستكمالاً لما سبق ؛ فيمكن إيضاح كيفية إدراج الأصول غير الملموسة التى يتم خلقها أو تطويرها داخلياً بالقوائم المالية فى حالتى اتباع التحفظ المحاسبى وعدم اتباعه، ففى ظل تزايد أهمية الدور الذى يتوقع أن تؤديه الأصول غير الملموسة فى التأثير على نجاح واستمرار الوحدات الاقتصادية وتدعيم قدراتها التنافسية، والحاجة المتزايدة إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ملائمة وذات قيمة للمستفيدين، بما يتماشى مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة، فإنه يمكن معالجتها محاسبياً باستخدام إحدى الطرق التالية :

أ. الرسملة ثم إعادة التقييم (عدم التحفظ) :

عندما يتم الاستحواذ على الأصول غير الملموسة ، وعندما تكون منافعها المستقبلية فى نطاق عدم التأكد المعقول، فإن معيار إدراجها كأصل غير ملموس قد تحقق، لذلك يجب رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المفيد، وإذا انخفضت القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية عن صافى القيمة الدفترية ؛ ففى هذه

الحالة ينبغى تخفيض صافى قيمته الدفترية حتى تتساوى مع القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية، ينبغى إعادة التقييم و رسملتها على أساس تكاليف الاستحواذ مطروحاً منها مجمع الإهلاك منذ بداية الرسملة .

ب. اعتبارها مصروفاً ثم إعادة رسملتها فى الفترات اللاحقة (التحفظ) :

عندما يتم الاستحواذ على الأصول الغير الملموسة وتكون المنافع الاقتصادية المستقبلية أبعد ما تكون عن نطاق عدم التأكد المعقول، فإن معيار إدراج الأصل لم يتحقق، لذلك ينبغى اعتبارها مصروفاً فى الفترة التى حدث فيها حتى وإن كانت القيمة المتوقعة للمنافع الاقتصادية لها موجبة، وإذا بدأت المنافع الاقتصادية المستقبلية تتدفق فى فترة لاحقة ، ومن ثم أصبحت فى نطاق عدم التأكد المعقول فإنه ينبغى رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المتبقى، وينبغى أن تكون الرسملة على أساس تكلفة الاستحواذ الأصلية أو تكلفة الإنتاج مع تخفيضها بمجمع الإهلاك منذ بداية الفترة التى أُعتبرت فيها مصروفاً حتى فترة الرسملة .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.٤) :

و فى هذا الشأن ؛ فيمكن أن يُوضع المراجع الخارجى أمام بعض المواقف العملية ليتخذ فيها قراراً بصحة المعالجة المحاسبية من عدمه ، وذلك فى ضوء الأصول العلمية والخبرة العملية آخذاً فى الاعتبار ما تتطلبه شروط الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبى ، وذلك عند مراجعة حسابات إحدى الشركات المساهمة (قطاع خاص)، فمثلاً ؛ ففى أثناء قيامه بمراجعة حسابات تلك الشركة واجهته بعض الأمور ، وذلك على النحو التالى :

✓ الموقف الأول :

نظراً لوجود عجز ، رأت المنشأة الاستغناء عن جميع مخصصات الأصول المتداولة وترحيلها إلى حـ / الأرباح والخسائر (جانب له) لمعالجة ذلك العجز حيث بلغ مجموع قيمة هذه المخصصات ١٠٠.٠٠٠ جنيه.

✓ قرار المراجع الخارجى :

لا يمكن الموافقة على هذا التصرف والذى يتجاهل تماماً التحفظ المحاسبى ، ولا يمكن لحالة العجز هذه أن تُبرر القيام بهذا التصرف، ويقوم المراجع بإيضاح أهمية وضرورة تكوين المخصصات اللازمة وأثرها على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى، وفى حالة واحدة فقط يمكن للمراجع قبول هذا التصرف من الإدارة ، وتتمثل إياها فى أنه "" إذا كانت المخصصات أكبر من اللازم فيمكن الموافقة على رد هذه الزيادة لـ حـ / أ. خ لعدم الحاجة إليها "" .

✓ الموقف الثانى :

وقع هبوط لأسعار الأوراق المالية المملوكة للمنشأة (كأصل متداول)، ورغم ذلك لم تقم إدارة المنشأة بحساب مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية اعتماداً على توقع أن الأسعار قد ترتفع فى السنة أو السنوات المقبلة .

✓ قرار المراجع الخارجى :

يقضى التحفظ المحاسبى ضرورة أخذ الخسائر المتوقعة فى الحسبان، عند تحديد نتيجة النشاط، وذلك بتكوين مخصصات لها، ومن بين تلك الخسائر هبوط أو انخفاض أسعار الأوراق المالية فى السوق عن القيمة الدفترية لها مما يستدعى تكوين مخصص لهبوط أسعار هذه الأوراق طالما كان انخفاض أسعار السوق انخفاضاً حقيقياً وليس مؤقتاً أو عارضاً.

✓ تطبيـق رقـم (٣.٢.٥) :

وامتداداً لما يتعلـق بارتفاع أو هبوط أسعـار الأوراق المالية فى ضـوء اعتبارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبى ؛ فيمكن طرح مثالاً توضيحياً على هذا الأمر يتمثل إياه فيما يلـى :

✓ الأولـى :

إذا كان الرصيد الدفترى للأوراق المالية ٥٠٠٠ جنيه ، وكان سعرها بالبورصة ٤٩٠٠ جنيه ، فما هى المعالجة المحاسبية السليمة فى ضـوء ما تفرضـه اعتبـارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبى ؟

✓ الإجابـة :

وفقاً لما تقتضيـه شـروط وقيـود وأيضاً ممارسات التحفظ المحاسبى ؛ فلابد من اتخاذ إجراءات تكوين مخصص هبوط أسعـار أوراق مـالـية ـــ كما سبق الإشارة إليه ـــ ويُفتح بمبلغ الفـرق وهو الخسـارة المحتملـة .

✓ الحالـة الثانية :

إذا كـان الرصـيد الدفتـرى لـلأوراق الماليـة ٥٠٠٠ جنيـه ، وكـان سعـرها بالبورصـة ٥١٠٠ جنيـه ، فمـا هـى المعالجـة المحاسـبية السليمـة فـى ضـوء مـا تفرضـه اعتبـارات وممارسات التحفظ المحاسبى ؟

✓ الإجابـة :

معنى هذه الحالة ؛ أن هناك احتمالاً لتحقيق الربح ، وهذا ما تُحذر منه اعتبارات التحفظ المحاسبى ، حيث أن الفرق الذى يتمثل فى (١٠٠) جنيه يُعبر عن ربح غير مُحقق ، وسوف يتحقق بواقعة البيع ، وهذا لم يحدث ، فالمعالجة المحاسبية

السليمة هنا وفقاً لاعتبارات التحفظ المحاسبى تقضى بعدم الاعتراف بهذا الربح غير المُحقق .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.٦) :

واستكمالاً لما سبق عرضه وتوضيحه فيما يتعلق بالتطبيق العملى للتحفظ المحاسبى ؛ فعند الالتزام به فى حالة عقود الإيجار فى القوائم المالية للمؤجرين Leases in the Financial Statements of Lessors ، وأكثر تحديداً؛ فى حالة عقود الإيجار التمويلية Finance Leases ، فبناءً على اعتبارات التحفظ المحاسبى ؛ فإن الاعتراف بالإيراد التمويلى يجب أن يُبنى على نمط يعكس معدل عائد دورى ثابت على صافى استثمار المؤجر المتبقى أو صافى الاستثمار النقدى المتبقى ، وذلك بالنسبة لعقد الإيجار التمويلى، ويجب أن تُطبق الطريقة المستخدمة بشكل متماثل على عقود الإيجار ذات الخصائص المالية المماثلة.

بالإضافة إلى ماسبق؛ فعندما تكون عوامل ضريبة الدخل التى تؤثر فى التدفق النقدى يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة من التأكد فإن هذه العوامل قد تؤخذ فى الاعتبار عند المحاسبة عن الدخل من عقد الإيجار، وفى مثل هذه الحالات ؛ فإن الاعتراف بالدخل الناتج عن عقود الإيجار التمويلية ينبنى على نموذج يعكس عائد دورى ثابت ليس على صافى الاستثمار المتبقى ولكن على صافى الاستثمار النقدى المؤجر المتبقى .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.٧) :

إذا كان هناك دعوى قضائية مرفوعة ضد إحدى الشركات بخصوص التزام محدد عليها لصالح إحدى الجهات أو أى طرف ما، ولم يصدر حكماً قضائياً بشأن هذه الدعوى ،فهل يجوز

الاعتـــراف بمثـل هذا الالتزام فى الدفاتـــر المحاسبية قبل صدور الحكم القضائى ؟

✓ الإجـابـــة :

باســتقراء الحالـــة الســـابقة ؛ فـيمكن القـــول أنهـــا تتعلـــق بالالتزامات المشروطة أو المحتملة Contingent Liabilities، كمـا يتضـح أن الالتـزام لـم ينشـأ بعد، ويلـزم لنشأتـــه وجود حكم قضائـــى، وللإجابـــة علـى التسـاؤل الـذى طرحتـه الحالـة سالفـــة العـرض؛ فيجـب أن نتـذكر أن هنـاك قيداً قـــد وضعـــه مجلـس معايـير المحاسبـــة الماليـة FASB عند وجود خسارة محتملـــة ، ويتمثل هذا القيد فى اعتبارات التحفظ المحاسبـــى ، وبناءً على هذا القيـد فـإن أى خسـارة محتملـــة يجـب أخذهـــا فـــى الاعتبـــار والاعتـــراف بهـــا فـــى الدفاتـــر المحاسبيـــة.

وتطبيقـــاً لاعتبـارات التحفظ المحاسبى ؛ فعند تعرض الشركـــة لمثل هذا الموقف الذى يتمثل فى كيفية المعالجة المحاسبية للالتزامات المشروطـــة أو المحتملة كما هو الحال فى الدعاوى القضائيـــة ، فيجب على المحاسب التمييز بين ثلاث مستويات لاحتمـــال نشـــأة الالتـــزام، وذلـــك على النحـــو التالـــى :

١. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام (٥٠ %) فأكثر ، فيُطلق عليه التزام محتمل Probable، وفى هذه الحالة يجب تقدير الالتزام وإثباته فى الدفاتـــر المحاسبية كخسائر فى قائمة الدخل والتزام فـى قائمـة المركـز المـالى ، ويتم ذلك بالقيد المحاسبى التالـــى :

من حـ / خسائر الغرامات والتعويضات		XXX
إلـــى حـــ / الالتزامـــات المقـــدرة للوفـــاء بالتعويضات	XXX	

وعند صدور الحكم القضائى ؛ فيتم إثبات الوفاء بالالتزام بجعل حساب الالتزامات المقدرة للوفاء بالتعويضات مديناً، وحساب النقدية دائناً بقيمة التعويض، فإذا زادت حجم التعويضات عن قيمة الالتزام المقدر،فيكون حساب الغرامات والتعويضات مديناً بالفرق.

٢. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام أقل من (٥٠ %) وأكبر من (٢٠ %) ، فيُطلق عليه التزام ممكن Possible ،ففى هذه الحالة يجب الإفصاح عنه فى شكل ملحوظة ضمن الملاحظات الإيضاحية Footnotes التى تُلحق بالقوائم المالية .

٣. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام أقل من (٢٠ %) ، فيُطلق عليه التزام ضئيل الحدوث Remote ، وفى هذه الحالة يمكن تجاهل هذا الالتزام وعدم الإفصاح عنه بأى طريقة.

ومن الجدير بالذكر ؛ أن النسب سالفة العرض قد تم تحديدها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد تم هذا الأمر ـ إلى حد ما ـ بطريقة تحكمية، إلا أنه جرى العرف على استخدام تلك النسب كمعايير لتحديد المعالجة المحاسبية الملائمة، ويتم تقدير هذه الاحتمالات بواسطة إدارة الشركة اعتماداً على طبيعة الدعاوى القضائية المرفوعة والخبرات السابقة فى الدعاوى المماثلة، ويتم مراجعة هذه الاحتمالات بواسطة المراجع الذى يعتمد القوائم المالية .

✓ تطبيــق رقم (٣.٢.٨) :

فيما يلى جدول توضيحى يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. Held - to - Maturity	ديون	الإدارة لديها القدرة والرغبة فى الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.	التكلفة معدلة بالخصم أوالعلاوة.	الفائدة والمكاسب (الخسائر) المحققة .

✓ المطلــوب :

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

✓ الإجابــة :

بدايةً ؛ وقبل التطرق إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبى فيما يتعلــق بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ،فسوف يتم القاء الضوء على هذا النوع من

الاستثمارات،فتُصنف الورقة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط عندما يكون لدى الشركة الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، فإذا كانت رغبة الشركة الاحتفاظ بالورقة لتاريخ غير مُحدد فإنها لا تُعد من ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وإذا توقعت الشركة أيضاً أن البيع سيكون ضرورى بسبب التغير فى معدلات الفائدة والحاجة إلى السيولة أو بسبب اعتبارات إدارة الأصول والالتزامات، فإنها لا تُصنف ضمن هذه النوعية من الاستثمارات.

وبالرجوع إلى الجدول السابق مباشرةً و الوارد بالحالة التطبيقية سالفة العرض، وفيما يختص بالتساؤل المطروح بتلك الحالة والمتعلق بتحديد مستوى التحفظ المحاسبى فيما يرتبط بالاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ؛ فيُلاحظ من ذاك الجدول أن المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات يتم الاعتراف بها وإدراجها فى قائمة الربح فى الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الأخرى، وعلى عكس هذا الأمر؛ فإنه لا يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة، وبخصوص الأمر الأخير ؛ فيعكس درجة عالية من التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بعدم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة، واستكمالاً لهذا الأمر، فيعكس إياه فى ذات الوقت خروجاً نسبياً على الاعتبارات والقيود التى يفرضها التحفظ المحاسبى فيما يتعلق بالاعتراف بالأخبار غير السارة حتى إذا كانت متوقعة، وتتمثل تلك الأخبار السيئة فى هذه الحالة عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة.

واستكمالاً لما سبق عرضه فيما يختص بالتعليق على الجدول السابق ؛ فيُلاحظ أن المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ

بها حتى تاريخ الاستحقاق تتم بالتكلفة المعدلة [٣] وليس القيمة العادلة [٤]، لأنه فى هذه الحالة ؛ لا يكون سعر السوق للورقة غير ملائماً لقياس وتقييم هذه النوعية من الاستثمارات ، وبسبب عدم تعديل قيمة هذه الاستثمارات بالتغير فى القيم السوقية ، فعادةً ما يكون هناك استقرار فى قيمة هذه الاستثمارات والإيرادات الناتجة منها، وما سبق تفسيره بخصوص المحاسبة عن هذا النوع من الاستثمارات يعكس درجة جيدة من التحفظ المحاسبى بما يفرضه من اعتبارات وممارسات مهنية .

و فى النهاية ؛ فيلزم هنا التنويه عن أن الاستثمارات فى الديون فقط ـ كما يظهر من الجدول سالف العرض ـ هى التى يمكن الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق،لأن الاستثمارات فى الملكية ليس لها تاريخ استحقاق.

٣. يُقصد بالتكلفة المعدلة تكلفة الحصول على الاستثمارات بعد تعديلها بالخصم أو العلاوة .

٤. تتمثل القيمة العادلة فى القيمة التى يمكن تبادل الورقة المالية بها فى العمليات الحالية بين الأطراف وليس عن طريق التصفية الإجبارية لها.

✓ تطبيــق رقــم (٣.٢.٩) :

فيما يلى جدول توضيحى يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيـــان	نـــوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
استثمارات بغرض المتاجرة. Trading	▪ ديون ▪ ملكية	تُشترى وتُحتفظ بها أساساً لبيعها فى الأجل القصير	القيمة العادلة	▪ الفوائد والتوزيعات ▪ المكاسب أوالخسائر المحققة . ▪ المكاسب أوالخسائر الغير محققة .

✓ المطلـــوب :

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة .

✓ الإجـــابـــة :

بدايةً؛ يتضح من مسمى الاستثمارات بغرض المتاجـرة أنها بقصد الإتجـار فيهـا سـواء بالبيـع أو الشـراء لتحقيـق أربـاح منهـا فـى الفتـرة القصيـرة، ويتم تصنيف هذه الاستثمـارات كاستثمـارات قصيـرة الأجل ، وتظهـر دائمـاً كأصـول متـداولـة بقائمـة المركـز المالـى لأنهـا تكـون قـابلـة للتحـول إلـى نقـديـة فـى الفتـرة القصيـرة ـــ عـادةً تكـون فتـرة أقـل مـن (٣) شهـور ـــ.

أمـا فيمـا يتعلـق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبى من عدمه بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يتعلق بالجدول السابـق عرضـه مباشرةً، فأهـم ما يتضح من هذا الجدول؛ أنه فى ظـل التعامل فى هذا النوع من الاستثمارات فإنه يتم الاعتراف بكلا من المكاسب أو الخسائر غير المحققة، ففى ظل الحالة الأولـى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة ؛ فيُعتبر هذا خروجاً فظاً على الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبى ، وتقضى تلك الاعتبارات والقيود بعـدم الاعتراف بالمكاسب إلا عنـد تحققها بشكل فعلى ، أما الحالة الثانيـة والتـى تتمثـل فـى الاعتـراف بالخسـائر غيـر المحققـة فـيعكس مثـل هـذا الاعتراف الالتزام بمستوى عالٍ من التحفظ المحاسبى حيث يشتمـل إياه على بعض الاعتبارات والقيود التى تقضـى بالأخـذ فى الحسبان الأخبار السيئـة حتى إذا كانـت متوقعـة ولـم تقـع .

واستكمالاً لما سبق طرحه ؛ وفيما يختص بالتعليـق على الجدول السابـق عرضـه مباشـرةً والمتعلـق بعـرض بعـض البيانـات الخاصـة بالاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يختص أيضاً بالحكم على وجود مستوى من التحفظ المحاسبى من عدمه ، فيُلاحظ من هذا الجدول أن تلك الاستثمارات تُقيم بالقيمة العـادلـة وهو ما يتعارض تماماً مع الاعتبارات والقيود التى فرضهـا التحفظ المحاسبى والتى لا تعتـرف إلا بالتكلفـة التاريخيـة فى مثل هذه الحالات ـ وجديرٌ بالتنويه أن الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبى قد تخرج أحياناً على مبدأ التكلفة التاريخية فى بعض

الحالات منها تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقد تناول هذا المؤلف تلك القضية فى موضع سابق ـــ .

وجديرٌ بالإشارة والتنويه هنا ، وأيضاً كما يتضح من الجدول سالف العرض أن الاستثمارات بغرض المتاجرة تتنوع بين صنفين ماثلين فى كلا من ديون وملكية، ويُقصد بالنوع الأول السندات ، أما النوع الثانى فيُعبر عن الأسهم ، وجديرٌ بالذكر أيضاً؛ أن كافة إيرادات الفوائد والتوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات ، وكذلك المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة تظهر فى قائمة الربح ضمن بنود المكاسب والخسائر الأخرى .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.١٠) :

فيما يلى جدول توضيحى يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
الاستثمارات المتاحة للبيع. Available for Sales.	▪ ديون ▪ ملكية	لا تُمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة.	القيمة العادلة ـ المكاسب أو الخسائر الغير محققة (كبند من بنود الدخل الشامل).	▪ الفوائد والتوزيعات . ▪ المكاسب أو الخسائر المحققة .

✓ المطلـــوب :

إبداء رأى مهنى على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات المتاحة للبيع .

✓ الإجـــابـــة :

كما يتضح من الجدول السابق عرضه مباشرةً، فيتضح أنه يعرض بيانات تتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع ، وتلك الاستثمارات لا تُمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة ، وفيما يتعلق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبى ؛ فتلك الاستثمارات تستقيم فى هذا الشأن مع نظيرتها بغرض المتاجرة حيث التقييم بالقيمة العادلة، وكذلك الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة ، مع الانتباه أنه فى حالة الاستثمارات المتاحة للبيع ؛ فإن المكاسب أوالخسائر غير المحققة يتم الاعتراف بها ولكن كبند من بنود الدخل الشامل .

✓ تطبيق رقم (٣.٢.١١) :

إذا علمت أن (التحوط) Hedging هو استخدام أداة مالية أوأكثر للتحوط لأية تغيرات فى القيمة العادلة أو فى التدفقات النقدية فى بند آخر وبحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية Offset، ويُعد التعريف السابق عرضه هو تعريفاً عاماً للتحوط، وسيتم تعريف التحوط بالنسبة للقيمة العادلة ، ونظيره المتعلق بالتدفقات النقدية كما سيظهر من الفقرتين القادمتين .

يُقصد بالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة هو تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو التزام أو جزء منه لمخاطر معينة تؤثر على صافى الدخل المتولد منه .

ويُقصد بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى هو تغطية مخاطر تتعلق بأداة يتولد عنها تدفقاً نقدياً مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط .

وتتم المعالجة المحاسبية فى حالة التحوط للقيمة العادلة فيما يلى :

أ. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة يتم معالجتها فوراً من خلال قائمة الدخل .

ب. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن البند المحوط يجب أن يُعدل بها هذا البند والاعتراف بها من خلال قائمة الدخل.

بينما تتم المعالجة المحاسبية فى حالة التحوط للتدفق النقدى فيما يلى :

أ. الجزء من الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية.

ب. يتم إثبات الجزء غير الفعال من خلال قائمة الدخل .

✓ المطلـــوب :

إبداء رأيك فيما يتعلق بالمعالجـــة المحاسبية فى حالة كلا من التحوط بالنسبة للقيمة العادلة، وكذلك التحوط الخاص بالتدفق النقدى، وذلك بشأن ما تراعيه تلك المعالجات لاعتبارات التحفظ المحاسبى .

✓ الإجابـــة :

سيتم الإجابة على الحالة التطبيقية السابقة من خلال قسمين، يختص الأول بالتحوط المتعلق بالقيمة العادلة، والثانى فسوف يختص بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى، وذلك على النحو التالى :

✓ القســـم الأول :

يتضـح مـن المعلومـات الـواردة سـلفاً، والمتعلقـة بـالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة، أنه يتم الاعتراف بالتغير فى القيمة العادلة سـواء كـان هـذا التغيـر مكاسـب أو خسـائر، ففـى تلـك الحـالتين تُعتبرغير محققـة، ففـى حالـة اعتبارهـا مكاسـب غيـر محققـة يـتم الاعتـراف بهـا ويتضـح تأثيرهـا علـى الـدخل، فيمكن اعتبـار هـذا التصـرف خرقـاً للاعتبـارات والشـروط التـى يفرضـها الـتحفظ المحاسبى ، أما فى الحالة الثانية التى تتمثل فى اعتبار التغيـر فـى القيمـة العادلة خسائر غير محققة ؛ فهذا الأمر يُعد التزاماً دقيقاً ورفيع المستوى بشأن اتباع الاعتبارات والقيود المتعلقـة بـالتحفظ المحاسبى كون هذا التصرف سيُفصح عن خسائر لم تتحقق بعد من وجهـة نظر تلك الاعتبارات والقيود.

✓ القســـم الثانـــى :

بـالرجوع إلـى المعلومـات الـواردة سلفاً، والمتعلقـة بـالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى،فيتبين أنه يتم الاعتراف بالجزء من الأربـاح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنـه تحوط فعال فى حقوق الملكية،فتُمثل تلك المعالجة المحاسبية خروجاً نسبياً على الاعتبارات التى يفرضها التحفظ المحاسبى حيث لم يتضـح تـأثير تلـك الأربـاح أو الخسـائر علـى الـدخل ، وبـالرغم مـن ذلـك ؛ فـالاعتراف بالخسـائر الغير محققـة كبنـد مـن بنـود حقـوق الملكيـة، فيُمثـل هـذا الأمـر الرجـوع مـرةً ثانيـة إلـى الالتـزام بقيـود الـتحفظ المحاسبى بمستوى مرتفع نسبياً، حيث لم يتضح تأثير تلك الخسائر غير المحققة على الدخل،حيث تقضى اعتبـارات الـتحفظ المحاسـبى ضـــرورة الافصـاح عـن تأثيـر أى أخبـــار غيـــر ســـارة علـى الدخـــل فـــوراً .

وبالرجـــوع أيضاً للمعلومات السابقـــة ، وفيما يتعلق بإبداء الـرأى حـول المعالجـة المحاسبيـــة للتحـوط الخـاص بالتدفـــق

النقدى فيما يتـــم أخـــذه فى الحسبان من قيود فرضها التحفظ المحاسبى من عدمه ، فيمكن القول أن المعالجة المحاسبية لإثبات الجزء غيـر الفعال من خلال قائمة الدخـل يمكن تناولهـــا من جهتين ، فالجهـــة الأولـــى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققـــة من الجزء غير الفعال،فهذا الأمر يُعد خرقـــاً لاعتبارات وممارسات التحفـظ المحاسبى، أما الجهة الثانية والتى تتمثـل فى الاعتراف بالخسائر غير المحققة والتى يتضح أثرها على الدخـــل ، فيُعد هذا التصرف التزامـــاً باعتبـــارات التحفظ المحاسبى بدرجـــة عاليـــة .

المـــراجـــع

أولاً : الكتـــب :

١. الدهـــراوى ؛ كمـال الديـن مصـطفى ، وعلـى ؛ عبـد الوهـاب نصر (٢٠٠٦)، **المحاســبة المتوسطــة (١)**.

٢. الصـبان ؛ محمـد سـمير، و الـدهراوى؛ كمـال الـدين، وسالــم؛ أحمــد كامــل، وهــلال؛ عبــد الله عبــد العظــيم (٢٠١٠) ، **المحاسبـة المتوسطة " القيــاس والإفصاح وفقــاً لمعاييــر المحاسبـــة المالية"**،دار الجامعيين للطباعـــة والتجليد .

٣. الفـداغ ؛ فـداغ (١٩٩٩)، المحاسبـــة المتوسطـــة : نظريـــة وتطبيـق، مؤسســة الــوراق .

٤. الناغـــــى ؛ محمـــــود السيـــــد (٢٠٠٧)، **إتجاهـــــات معاصـــــرة فـــى: نظريـــــة المحاسبـــــة** ، المكتبـــــة العصريـــــة .

٥. النـاغى ؛ محمـود السـيد (٢٠٠٢)، **دراسـات فـى : نظريـة المحاسبـــة والمعاييـــر المحاسبيـــة** ، المكتبـــة العصريـــة.

٦. بخيـت؛ محمـد بهـاء الـدين محمـد (٢٠٠٩)، **مقدمـة فـى : المحاسـبة الماليـة وتحليـل القوائـــم الماليـــة** ، الطبعـــــة الأولــى ، دار الجامعيين للطباعـــة والتجليـــد .

٧. تمـــراز ؛ محمـد حامـــــد (٢٠٠٢)،**المشاكـل المحاسبيـــة الدوليـــة**.

٨. جمعـة؛ إسـماعيل إبراهيـم، و طاحـون ؛ محمـد عبـد الحميـد، وعلى ؛ عبد الوهاب نصر (٢٠٠٨)، **المحاسبـة المتوسطة (٢)**، الناشــر : قسـم المحاسـبة / كليـة التجـارة / جامعـــة الإسكندريـــة.

٩. حسين ؛ محمد ريحان (١٩٩٨)، **محاسبة شركات الأشخاص**،مؤسسة النبيل للطباعة .

١٠. حماد ؛ طارق عبد العال (٢٠٠١) ، **المشتقات المالية ((المفاهيم ــ إدارة المخاطر ــ المحاسبة))**، **" سلسلة البنوك التجارية ""قضايا معاصرة "" ــ الجزء الخامس** ، الدار الجامعية .

١١. زكى ؛ السيد محمود (٢٠١٠)، **مبادىء المحاسبة المالية**، دار التعليم الجامعى .

١٢. زين ؛ على أحمد (٢٠٠٢)، **دراسات فى المراجعة ـ مع حالات تطبيقية متنوعة ـ** ، الناشر : جهاز توزيع الكتاب الجامعى / جامعة حلوان.

١٣. عامر؛ محمد على البدرى محمد (٢٠٠٧)، **مبادىء المحاسبة "" الأصول العلمية والعملية ""**،المعهد العالى للسياحة والفنادق والحاسب الآلى .

١٤. عبد العال ؛ أحمد رجب (١٩٩٠)، **مبادىء المحاسبة المالية** ، مركز الإسكندرية للمطبوعات الجامعية .

١٥. قايد ؛ محمد أمين عبد الله، والمليجى ؛ هشام حسن عواد (٢٠٠٠)، **محاسبة شركات الأموال**، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر .

١٦. مرعى ؛ عبد الحى عبد الحى ، و مرعى ؛ عطية عبد الحى (٢٠٠٢)، **أساسيات المحاسبة المالية ـ الجزء الأول ـ** ، الطبعة الرابعة، الشنهابى للطباعة والنشر والتوزيع .

١٧. مسعـــود ؛ طلعـــت ذكـــرى (١٩٩٩) ، **دراســـات متقـــدمـــة فـــى شركـــات المساهمـــة**، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر.

١٨. نـــور ؛ أحمـــد (٢٠٠٠)، **المـــكتبـــة المحاسبيـــة (١) ، ((مبـــادىء المحاسبـــة الماليـــة))، "" المبـــادىء والمفاهيـــم والإجراءات المحاسبية والمعاييـــر المحاسبيـــة الدوليـــة والعربيـــة والمصريـــة ""**، الدار الجامعيـــة.

ثانياً : الرسائـــل :

١. أحمد؛ عماد محمد رياض (٢٠٠٢) ، **إطار مقترح لمعايير المراجعة البيئية لقياس وتقييم الأداء البيئى للوحدات الاقتصادية ((دراسة تطبيقية))**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية / جامعة عين شمس .

٢. الديب ؛ أحمد محمد عبد العزيز (٢٠١٢)، **درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية فى ظل معايير المحاسبة المصرية "" دراسة نظرية وميدانية ""**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة / جامعة طنطا .

٣. المناوى ؛ حازم عزمى مسعد (٢٠٠٠) ، **قياس تكلفة الاقتراض وأثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية "" مع دراسة تطبيقية ""**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة / جامعة الإسكندرية .

٤. راشـــد؛ محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠)، **دراســـة وتحليل نمـــاذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم الماليـــة فى إطـــار الالتـــزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثـــره**

على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض ((دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية))، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة / جامعة الإسكندرية .

ثالثاً : الدوريات العلمية :

١. إبراهيم ؛ سماسم كامل موسى (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية لبيان مدى ملائمة المعلومات المتعلقة برأس المال الفكرى وتأثيرها على القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية المدرجة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية المصرية "" دراسة ميدانية""، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، العدد الثالث، ص ص ١٠٦- ٣٥ .

٢. السهلى ؛ محمد سلطان (يناير ٢٠٠٩)،التحفظ المحاسبى عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : دراسة تطبيقية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، المجلد السادس عشر، العدد الأول، جامعة الكويت، ص ص -7. 25

٣. جنيدى ؛ محمد سعيد محمد (٢٠٠٤)، أثر الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبى وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح - دراسة تحليلية - ، **المجلة العلمية : التجارة والتمويل** ،العدد الثانى ، كلية التجارة / جامعة طنطا، ص ص ٩٥-٥٥ .

٤. شتيوى ؛ أيمن محمد (٢٠١٠) ، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المتهمة بالتلاعب : بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية،

دوريـــة الإدارة العامة، المجلد الخمسون، العدد الرابع، معهد الإدارة العامة.

رابعاً : معاييـــر المحاسبـــة المصريـــة:

١. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) :** "" السياسات المحاسبية والتغيير فى التقديرات "".

٢. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤)** : ""ضـــرائب الدخـــل "".

٣. **معيـار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) :** "" الأدوات الماليـة - الاعتراف والقياس"".

٤. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٧):** "" حصص الملكيـة فـى المشروعات المشتركـــة "" .

٥. **معيـــار المحاســبة المصـــرى رقـــم (٢٨) :** "" المخصصـــات والأصول والالتزامات المحتملـــة "" .

٦. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩)** : " تجميع الأعمال ".

٧. **معيار المحاسبة المصرى رقـم (٣١)** : ""اضمحـــلال قيمـــة الأصول "".

٨. **معيـــار المحاســبة المصـــرى رقـــم (٣٢)** : " الأصـــول غيـــر المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة "" .

٩. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤)** : " الاستثمار العقارى "" .

١٠. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٥) :** " الزراعة "" .

١١. **معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) :** " التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية " .

خامساً : معاييـــر المحاسبـة الدوليـة:

١. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (١) :** "" إطـــار إعـــداد وعرض القوائـــم الماليـــة "".

٢. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (١٢) :** "" ضـرائب الـدخل Income Taxes "".

٣. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣٢) :** "" الأدوات الماليـة : الاعتـراف والإفصـاح : Financial Instruments Disclosure and Presentation "".

٤. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣٩) :** "" الأدوات الماليـة : الاعتـراف والقيـاس : Financial Instruments Recognition and Measurement "".

٥. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣١) :** "" التقريـر المـالى عـن الحصـص فـى المشـاريع المشـتركة Interests In Joint Ventures "" .

٦. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣٧) :** "" المخصصـات و الالتزامـات والأصـول المحتملـة Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets "" .

٧. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣) :** "" تجميـع الأعمـال Business Combination "".

٨. **معيـار المحاسـبة الـدولى رقـم (٣٦) :** ""انخفـاض قيمـة الأصولImpairment of Assets "".

٩. **معيـار المحاسبـــة الدولـــى رقـم (٥) :** ""الأصـــول غيـــر المتـداولـــــــة المحـتفظ بهـا برســـم البيـع والعمليـات المتوقفـة None-current assets held for sale and discontinued operations "" .

١٠. **معيار المحاسبة الدولى رقم (٤٠) :** "" الاستثمارات العقارية Investment Property "" .

١١. **معيار المحاسبة الدولى رقم (٤١) :** "" الزراعة Agriculture" .

١٢. **معيار المحاسبة الدولى رقم (٦) :** "" تناول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى Exploration for and Evaluation of Mineral Resources "" .

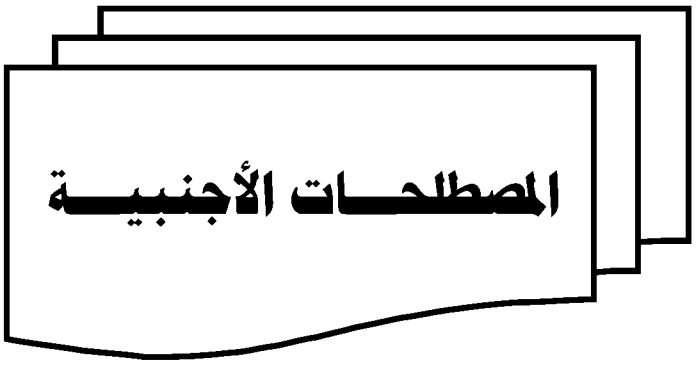
المصطلحـــات الأجنبيـــة

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــــة
١	Conservatism	التحفظ المحاسبـى
٢	Accounting Principles Board	مجلـــس مبـــادىء المحـاسبـة
٣	American Institute Of Certified Public Accountants	مجمـــع المحاســبين القانونيين الأمريكى
٤	(Cost – Benefit)	الكلفة والمنفعة
٥	Contracting Explanation	المبرر التعاقدى
٦	Litigation Explanation	مبرر التقاضى
٧	Regulatory Explanation	المبرر التنظيمى
٨	Income Tax Explanation	المبرر الضريبى
٩	Conditional Conservatism	التحفظ المشروط
١٠	Un conditional Conservatism	التحفـــظ غيـــر المشـروط
١١	Impairment Write Down	خسائر التدهور
م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــــة
١٢	EX-ante Conservatism	التحفظ المُسبق

١٣	Distort	تحريف
١٤	EX- Post Conservatism	التحفظ اللاحق
١٥	Event- Driven Conservatism	التحفظ المعتمد على وقوع الحدث
١٦	Mandatory Conservatism	التحفظ الإلزامى
١٧	Conservative Accounting Principles	المبادىء المحاسبية المتحفظة
١٨	Voluntary Conservatism	التحفظ الاختيارى
١٩	Conservative Accounting Choices	الاختيارات المحاسبية المتحفظة
٢٠	Balance Sheet Conservatism	تحفظ الميزانية
٢١	Earnings Conservatism	تحفظ الربح
م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
٢٢	Maximum Conservatism	التحفظ الأقصى
٢٣	Minimum Conservatism	التحفظ الأدنى
٢٤	Permanent Conservatism	التحفظ الدائم
٢٥	Temporarily Conservatism	التحفظ المؤقت

٢٦	Absolute Conservatism	التحفظ الكلى
٢٧	Partial Conservatism	التحفظ الجزئى
٢٨	Losses Conservatism	تحفظ الخسائر
٢٩	Gains Conservatism	تحفظ المكاسب
٣٠	Realized Conservatism	التحفظ المحقق
٣١	Information Asymmetry	تماثل المعلومات
٣٢	Good News	الأنباء السارة
٣٣	Bad News	الأنباء السيئة
٣٤	Judgment	الحكم المهنى
م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــــة
٣٥	Specific Transitional Provisions	الأحكـــام الانتقاليـــة المُحددة
٣٦	Retrospectively	أثر رجعى
٣٧	Discretionary Accruals	الاســـــــــتحقاقات الاختياريــة
٣٨	Provision	المخـصـــص
٣٩	Reserve	الاحتياطى

٤٠	Business Risk	مخاطـرة أعمـال
٤١	Financial Risk	مخاطـرة مـاليـة
٤٢	Misrepresentation	تضليل
٤٣	Employer's Accounting for Pensions	معيـــار معاشـــات التقاعـد (١٩٨٥)
4٤	Income Taxes	ضـرائـب الدخـل
م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
45	Financial Instruments : Disclosure and Presentation	الأدوات الماليـــة : الاعتراف والإفصاح
46	Financial Instruments : Recognition and Measurement	الأدوات الماليـــة : الاعتراف والقياس
47	Interests In Joint Ventures	التقريـر المـالى عـن الحصـــص فـــى المشاريع المشتركة
48	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent ،Assets	المخصصـــات و الالتزامـات والأصـول المحتملة
49	Business Combination	تجميع الأعمال

50	Impairment of Assets	انخفاض قيمة الأصول
51	None-current assets held for sale and discontinued operations	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة
م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمة
52	Investment Property	الاستثمارات العقارية
53	Agriculture	الزراعة
54	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	تناول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى
55	Leases in the Financial Statements of Lessors	القوائم المالية للمؤجرين
56	Finance Leases	عقود الإيجار التمويلية
57	Hedging	التحوط

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــــة
١	FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية
٢	IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية

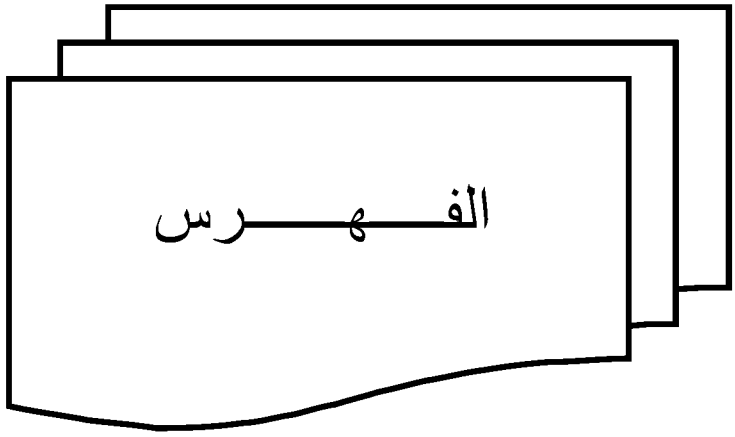
الفـــهـــــرس

الموضـــوع	رقم الصفحة
مقدمة .	٤
الفصـل الأول : الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى.	٥
الفصــل الثـانى : أثـر الـتحفظ المحاسـبى علـى معـايير المحاسبة .	٤٢
الفصـل الثالث : معالجات محاسبية فى ضوء التحفظ المحاسبى	٦٣
المراجع.	٨٩
المصطلحات الأجنبية.	٩٧
الاختصارات.	١٠٣
الفهرس	١٠٤
فهرس الجداول.	١٠٨
فهرس الأشكال.	١١٠
مؤلفات سابقة.	١١١

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١-١)	مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى.	٢٢
(٢-١)	أمثلة على التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.	٢٧
(١-٢)	ضرائب الدخل فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٦٨
(٢-٢)	الاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى	٧٠
(٢-٣)	حصص الملكية فى المشروعات المشتركةفى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٧٣
(٢-٤)	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٧٥
(٢-٥)	تجميع الأعمال فى سياق ممارسات	٧٦

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	التحفظ المحاسبى.	
(٢-٦)	اضمحلال قيمة الأصول فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٧٨
(٢-٧)	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٨٠
(٢-٨)	الاستثمار العقارى فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٨١
(٢-٩)	الزراعة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٨٣
(٢-١٠)	التنقيب عن وتقييم الموارد الطبيعية فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	٨٥

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(١-١)	الأحداث المستقبلية فى الأجل القصير	٤٨

مؤلفـــــــــات سابقـــــــــة

١. **متطلبات الرقابة الداخلية فى ضوء قانون SOX وأثرها على أمن المعلومات ، " دراسة تطبيقية "** (٢٠١٣) ، دار الوفاء لدنيا الطباعـــة والنشـــر.

٢. **التقييم الذاتى للرقابة Control Self – Assessment "CSA"** (٢٠١٣)، دار الوفـــاء لدنيـــا الطباعـــة والنشـــر .

٣. **المحاسبـــة عـــن رأس المـال الفكرى ــ التنظير العلمى والتطبيـــق العملـــى ـــ (٢٠١٤)**، دار الوفـــاء لدنيـــا الطباعـــة والنشـــر .

٤. **المراجعـــــة البيئيـــــة ـــــ التأصـــيل النظـــــرى والممارســـات المهنية ــ (٢٠١٤)**، دار الوفاء لدنيـــا الطباعـــــة والنشـــر .

وختاماً ؛

أسال الله العلى القدير أن يكون هذا العمل نافعاً ولوجه الله خالصاً

المؤلفة ؛